العلاقات المسيحية - الإسلامية في افريقيا*

(ليسي راسموسن)

مراجعة مروان حمزة

كانت العلاقات المسيحية - الإسلامية في إفريقيا، ولا تزال، أكثر تناغماً وانسجاماً مما هي عليه في أيّ مكان آخر من العالم؛ وهذا يعود إلى حقيقة أنّ الكثير من العائلات الإفريقية هي عائلات متعددة الديانات، وإلى أنَّ المسيحيِّين والمسلمين يظلُّون ملتزمين بقوة بهويتهم الإفريقية (العرقية)؛ وهو ينبع أيضاً من المظهر الروحيّ - الماديّ للحياة التي تعيشها الشعوب الإفريقية، كما بيَّن اثنان من الكُتّاب الإفريقيين:

- «. . . تسامح الديانات الإفريقية؛ وعلم النفس الإفريقي؛ والمظهر الروحي - المادي، وهو ستر الحياة في العالم الإفريقي؛ هي العناصر التي تجعل تعايُش الديانات غير المتسامحة في العادة أمراً ممكناً. . .» (آنيانوو 1976: 122)

- «. . . السبب الحقيقيّ وراء «التعددية الدينية» الإفريقية هو - ببساطة - قُدْرَة الديانة الإفريقية التقليدية على التسامح، وعلى التواؤم مع الثقافات الدينية الأُخرى. . .» (مزروعي 1980: 95)

هذا ما تقوله (ليسي راسموسن) (في دراستها: «العلاقات المسيحية - الإسلامية في إفريقيا: المقارنة بين حالتي العلاقات في تنزانيا وشمال نيجيريا» يستوحى من هذه الشخصية الإفريقية ذات التعددية الملّية، ومن المظهر الديني

(*) Lissi Rasmussan: Christian - Muslim Relations in Africa - The cases of Northern Nigeria and Tanzania Compared, 1993.

الإفريقي التقليدي، أنَّه لا يمكن أن تكون هناك ديانةٌ سيئة؛ بل إنَّ الأمر السيِّء هو عدم وجود الديانة. وعلى الرغم من أنَّه كانت هناك حروبٌ بين الجماعات العرقية ـ مع استصراخ القوى الدينية ضد الجماعات أو العشائر الأُخرى ـ إلاَّ أنَّ «الاستثارية» الدينية لا تزالُ غريبةً عن إفريقيا، إذا كنا نعني بـ «الاستثارية» الادعاء القائل بأنَّ الله هو إلى جانب هذه الفئة أو تلك أو بأنَّ هذه الجماعة أو تلك تقاتل في سبيل الله. بدلاً من ذلك، كان المظهر الإفريقي ذا شموليةٍ دينيةٍ بسبب ظاهرة «التلاحُم الأُسَري» الموجودة في المجتمع.

ومن هنا، تمكَّن الدين والشخصية والنمط الاجتماعي من خَلْقِ الظروف الملائمة للتعايُش الممكن بين الديانات، بما فيها الجديدة على القارة كالمسيحية والإسلام.

هذا الكتاب هو تحليلُ العلاقة بين المسيحيين والمسلمين في تنزانيا ونيجيريا الشمالية اليوم، ووصفُ العوامل التي تحدد (شكلَ وطبيعة) هذه العلاقة. وهكذا فإنَّ السؤال هو: «كيف يقيم المسيحيون والمسلمون العلاقات فيما بينهم على صعيد الوطن والقرية»؟

في كلا البلدين، ينتمي المسيحيون والمسلمون إلى المجتمعات المحلية ذاتها. ولذلك، يجب اعتبار البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحددة نقطة انطلاق في دراستنا هذه؛ فالظروف السوسيو ـ ثقافية والتنظيم الاقتصادي والبنية السياسية تمثّل معطيات مهمة جداً لتحليل العلاقة بين المسيحيين والمسلمين في إفريقيا. وهذه الرؤية الفلسفية الشمولية هي التي شجّعت الكاتبة على إجراء الدراسة، وهي التي مثَّلت نقطة البداية في اختيار القضايا الدراسية التي تشكِّل الأساس لعملية التحليل.

الوصف التاريخي ينفع كخلفيةٍ أساسية لفهم العلاقة ببُعدها العملي. ولذلك، فإنّ الدراسة تسترسل في تناول تفاصيل تاريخ المسيحية والإسلام، إلا عندما يكون ذلك ضرورياً لفهم الحاضر؛ في الوقت الذي اعتُبرت فيه المنظوريات الواسعة والتحليلات النسبية الشاملة أكثر أهمية من الدراسات الغورية المتبحرة.

على الصعيد المحلي، يركز التحليل على المناطق الشمالية (فيما يتعلّق بنيجيريا)؛ أما على الصعيد الوطني، فمن البديهي أن يشمل التحليل الأجزاء الجنوبية والشمالية في كلا البلدين.

تضمُّ نيجيريا عدداً متساوياً ـ تقريباً ـ من المسيحيين والمسلمين. وتفيد إحصاءات عديدة بأنَّ المسلمين النيجيريين يشكلون نسبة 50٪ أو أقل من إجمالي عدد السكان، في حين أن المسيحيين النيجيريين يشكلون نسبةً تقل عنها بفارق طفيف. أمَّا في تنزانيا، فيقدر «ديڤيد باريت» العددين النسبيين بـ 44٪ للمسيحيين و32٪ للمسلمين. تعود حالة اللاتوازن العرضي بين وصفي كلٍّ من نيجيريا وتنزانيا ـ بشكل جزئي ـ إلى محاباة المصادر التي استقى الكاتب معلوماته منها؛ وإذا كان قد أورد معلومات أكثر عن نيجيريا فذلك يعود إلى كونه أمضى فيها فترةً زمنيةً أطول نسبياً (عاماً ونصف العام مقابل أربعة أشهرٍ فقط في تنزانيا)، مما يجعلها مألوفةً أكثر لديه.

العمل الذي على أساسه أُنتج هذا الكتاب كان ميدانياً بالدرجة الأولى (وخاصةً فيما يتعلَّق بدراسة حالاتٍ معينة) واشتمل على الملاحظة والخبرة العمليتين وعلى دراسة المصادر الوثائقية وقراءة المصادر الثانوية. وقد نُفذ العمل الميداني في كلا البلدين خلال الفترة الممتدة بين العامين 1977 و1981.

في نيجيريا، أُجري البحث ـ بالدرجة الأولى ـ في منطقة «بيروم» التي تسكنها أغلبية مسيحية ساحقة؛ وقد اختارت المؤلفة منها القرى التالية؛ ـ فوروم: زابوت، كاكپويس (تسُوفُون فوروم)، كاكپوِن، كوروت (سابون، ڠيدان، فوروم)، بيسيتشي (قرية منجم)، ـ ڠييل: نيانڠو، سوت، قرية ڠييل. ـ رايوم: قرية رايوم. وتضم «كاروت» أكبر عدد من المسلمين، بالإضافة إلى ذلك، أُجريت الأبحاث في منطقة «كيلبا» التي تضم عدداً كبيراً من المسلمين والمسيحيين، والتي كان المسلمون يسيطرون عليها سياسياً؛ وقد اختير منها أربع قرى، هي: «هونڠ»، و«پلّلا» و«بانڠشيكا» و«أُودينڠ».

أما في تنزانيا، فقد تركّز عمل الباحثة الميداني (خلال العام 1980) في منطقة

«بينا» الواقعة على المرتفعات الشمالية؛ وبخاصة في «كيديوغالا» (القريبة من نجُومبي)، وفي «مداندو» و«وانغاما» و«إيلمبولا» و«إيغوسي» و«ماكوغا» و«نغاندا». وقد تبين أنَّ «مْداندو» كانت الأفضل في سياق هذه الدراسة، بسكانها الذين ينقسمون بالتساوي (50٪ من المسلمين و50٪ من المسيحيين)، فتمَّ اختيارها عيِّنةً دراسية.

ينقسم الكتاب إلى أربعة فصول. الفصل الأول من الكتاب يدرس «الأصول التاريخية للإسلام في إفريقيا الغربية والشرقية قبل العهود الاستعمارية».

1 ـ انتشار الإسلام في إفريقيا الغربية

«البربر» هم الذين حملوا الإسلام إلى غرب إفريقيا (بلاد السودان) قبل ألف عام، حيث أنشئت المستعمرات العربية المسلمة في غانا ومالي وولاتة وغيرها؛ وبدءًا من القرن الحادي عشر ظهرت الإمبراطوريات المسلمة نتيجة نشاط الدعاة المبشرين والتجار والمحاربين المسلمين رغبةً من جانب الزعماء الإفريقيين في الاستفادة من الانتماء إلى الإسلام (اقتصادياً وسياسياً) أو اتقاءً لشرّ القادة المسلمين، تارةً أُخرى. وهكذا، كان الإسلام دين القادة والأرستقراطيين، أكثر منه دين الجماهير في غرب إفريقيا خلال **الطور الأوَّل** من التوسُّع الإسلامي الذي غدا فيه الإسلام عامل انقسامٍ اجتماعيٍ (بين طبقة الأرستقراطيين المدنيين من جهة وبين طبقة المزارعين الريفيين ـ غير المنجذبين نحو هذا الدين ـ من جهة ثانية).

في القرن الثامن عشر بدأ **الطور الثاني** الذي تحول فيه الإسلام من «دين طبقة» إلى «دين شعب»، بفعل عاملين اثنين، هما:

- ظهور الطرق الصوفية التي نجحت في استقطاب الكثير من عامة الإفريقيين.
- ظهور مفهوم «الجهاد» الذي استغلّه كل من: ـ «عثمان دان فوديو»، للاستيلاء على أراضي ملك «غوبر» الذي كان ينتمي إلى «الهاوسا» ـ و«أحمدو لوبو»، لإعلان نفسه (1815) حاكماً لدولة إسلامية في «فاسينا» (النيجر الأعلى) ـ و«الحاج عُمَر»، لإعلان قيام أمبراطورية «توكولور» (1852) على أنقاض دولة

«كاآرتا»، ولدمج دولتي «سيغو» و«ماسينا».

لكنَّ حركات الجهاد في إفريقيا الغربية تحوَّلت إلى «حركات بناء وعمل من أجل إنشاء مجتمع إسلامي عادل على أساس الأيديولوجية الإسلامية؛ ومن الجدير ذكره أن جماعات الفولاني هي أول من تبنى «الجهاد» وفعَّلَه في هذا الجزء من إفريقيا. إلاَّ أن أبرز إنجازات حركات الجهاد هناك كان بناء خلافة «سوكوتو» (القرن التاسع عشر) التي وحدت العديد من الإمارات والتي كانت تخضع لحكم «أمير المؤمنين». ويمكن القول إنَّ الجهاد نجح في تعميم الإسلام، وفي القضاء إلى حد ما ـ على الولاءات العرقية المحلية المتفرقة، وفي توحيد جماعات «الهاوسا». وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر أُدمجت إمارة «إلورين» (جنوب نيجيريا) في خلافة «سوكوتو».

2 ـ انتشار الإسلام في إفريقيا الشرقية

لم ينتشر الإسلام في شرق إفريقيا ـ انتشاراً حقيقياً ـ إلا في أواخر القرن التاسع عشر، كامتداد لإسلام المحيط الهندي (بفضل النشاط التجاري) وليس كامتداد للإسلام الإفريقي. وقبل ذلك ظل الإسلام محصوراً في مستعمرات (عربية بالدرجة الأولى) على الساحل الإفريقي الشرقي، عُرِفَ سكانها باسم «السواحيلي». أما أبرز المجتمعات القديمة ـ نسبياً ـ في شرق إفريقيا فكان مجتمع «كيلوا كاسيواني» (على جزيرة صغيرة قبالة الساحل الشرقي) الذي تزعمه «علي بن حسين» (1200م)، والذي ضمَّ سكاناً عرباً (من حضرموت) وإفريقيين (من الداخل) إلى جانب مستوطنين قدموا من سواحل المحيط الهندي. وفي القرن العاشر كان هناك المجتمع «الشيرازي» (على الساحل الشمالي الشرقي) الذي ضمَّ مهاجرين فرساً من المزارعين وصيادي الأسماك.

لكن، في القرن الخامس عشر، ظهر البحارة البرتغاليون على الساحل الشرقي في محاولة للقضاء على الاحتكارات المسلمة في المنطقة ولضمان السيطرة على طرق التجارة في مياه المحيط الهندي. وهكذا فإن السنوات الـ 250 وكانت سنوات مواجهةٍ مسلمة ـ مسيحية (بين العرب والبرتغاليين).

وفي القرن السابع عشر عزَّز العرب العُمانيون سيادة السواحيلي ـ بعد دحر البرتغاليين ـ في الوقت الذي بدأ فيه المهاجرون الآسيويون بالاستيطان على الساحل الشرقي لإفريقيا؛ لكنَّ النفوذ العربي (المسلم) كان لا يزال آنذاك نفوذاً اقتصادياً، إلى أن دفع الحافز التجاري العرب (الذين كانوا يبحثون عن العاج والرقيق)، إلى توسيع النفوذ المسلم داخل الأراضي الإفريقية (في أواخر القرن التاسع عشر). لكنّ المبادرة كانت من جانب زعماء هذه المناطق الداخلية الذين رغبوا في توسيع نشاطاتهم التجارية ـ عن طريق الاتصال بالعرب والسواحيلي ـ وفي تعزيز شرعيتهم السياسية لدى حاكم زنجبار العماني (من آل البوسعيد). أما العرب المسلمون فقد عمدوا إلى إنشاء مستعمراتٍ على الطرق الداخلية بغية حماية تجارتي العاج والرقيق. وهكذا فإنَّ الشبكات التجارية العربية ـ المسلمة كانت السبيل الذي سهَّل على الإسلام التوغُّل في المناطق الداخلية (كمناطق «تابورا» و«أوجيجي» و«كيغوما»).

3 ـ الطبيعة المختلفة لتاريخ الإسلام في شطري إفريقيا

ظهر الإسلام في إفريقيا بفضل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ إذ إنَّ التجارة كانت العامل الأساسي الذي مهَّد لانتشار الإسلام في شرق وغرب هذه القارة؛ ثم أتى العامل الاجتماعي ليستقطب إلى الإسلام الإفريقيين الذين كانوا يعانون العبودية والقهر، في الوقت الذي راق فيه الإسلام لبعض القادة الذين فضلوا تبني ديانةٍ عالمية بدل الديانات الإفريقية المحلية. وبناءً على ذلك نرى أن المراكز التجارية الكبرى كانت الأكثر تأثراً بالدين الإسلامي، على عكس المناطق الريفية النائية والبعيدة عن طرق القوافل التجارية. وفي إفريقيا الشرقية، لم «يخترق» الإسلام المجتمعات التي كانت موجودةً هناك، بل «خلق» مجتمعات جديدة؛ في حين أنّ المجتمعات الإفريقية الغربية «تأثّرت» و«تحوَّلت» بفعل المدّ الإسلامي. ولهذا السبب، بقي الإسلام ديناً غريباً في شرق القارة، في الوقت الذي أصبح فيه جزءًا لا يتجزأ من حضارة وثقافة المجتمعات في إفريقيا الغربية.

أما الفصل الثاني فهو يرصد العلاقات المسيحية ـ الإسلامية خلال العهود

الاستعمارية:

1 ـ الإدارة الاستعمارية والإسلام في نيجيريا الشمالية

في العام 1900م، أصبحت نيجيريا مستعمرةً بريطانية، ودخلت السوق العالمية لتستهلك الفائض البريطاني ولتزود البريطانيين بالمواد الأولية؛ وقد غذت الإدارة الإستعمارية النزاع القائم بين الجنوب والشمال في الوقت الذي كانت فيه السلطات في نيجيريا الشمالية تطمح إلى إقامة كيان مستقل لها. لكن السلطات الإستعمارية، التي اعتبرت أنه من المستحيل تحقيق ذلك، طوَّرت (في نيجيريا الشمالية) نظاماً من «الحكم غير المباشر» في هذا الجزء الذي عُرِف باسم «المقاطعات الشمالية» والذي أصبح الأمراء فيه مجرّد وكلاء أو عملاء للسلطة البريطانية.

وباختصار يمكن القول أن السياسة الاستعمارية البريطانية حيال نيجيريا الشمالية كانت سياسة «ظرفية» و«غرضية» تهدف إلى ضمان تعاون المسلمين هناك وإخضاعهم للحكم البريطاني بشتى الوسائل الممكنة، دون إغضاب أو استفزاز سلطات «سوكوتو» بتعرضها للشعائر والعقائد الإسلامية. ومع ظهور حركات المقاومة النيجيرية الشمالية المسلمة أدّت السياسة الاستعمارية هناك إلى الابتعاد قدر الإمكان عن التدخل في الشؤون المحلية. لكنَّ المقاومة أصبحت ـ بعد ذلك ـ أحد حلين ثانيهما «الهجرة» هرباً من بطش البريطانيين الذين احتلوا «سوكوتو» وأسقطوا الخلافة فيها.

بعد سقوط الخلافة، عبَّرت المقاومة المسلمة عن نفسها من خلال «المهدوية» التي حملت إيديولوجيةً معاديةً للاحتلال، ومعارِضةً لحكم النصارى، ومؤمنة بوجوب تجديد وإصلاح شؤون المسلمين قبل العمل على دحر الإمبرياليين. لكنَّ المهدوية كانت مرفوضةً من قِبَلِ السلطة (المسلمة) في «سوكوتو» على الرغم من تعاطف بعض الأمراء معها (كالأمير محمد وأمير غواندو).

مع حلول العام 1931، تضاعف عدد المسلمين في نيجيريا الشمالية ليشكلوا

ثلثي عدد السكان هناك، وذلك بفضل عاملين متناقضين اثنين، هما: «العداء الأوروبي للإسلام» و«استخدام الأوروبيين للمسلمين والمؤسسات الإسلامية»، وهذا في وقتٍ ارتبط فيه الإسلام بشعار مقاومة «العداء الأوروبي»، وعزَّزت فيه سياسة دعم الحكم غير المباشر البنية التحتية للمسلمين، وسهَّلت انتشار الإسلام في تلك المناطق في ظلّ ظروف باتت فيها الهوية الإسلامية وسيلةً للتعبير عن «بعد» معيَّن عن الثقافة الاستعمارية والغربية. ومع انتشار تعاليم «الطريقة»، خلال العهود الإستعمارية، ظهرت هناك نزعة إلى التحوُّل الفردي إلى الإسلام، على صعيد المجتمع والعشيرة والأسرة.

2 ـ الإدارة الاستعمارية والإسلام في تانجانيقا

في أواخر القرن التاسع عشر بدأ الألمان بالبحث عن المواد الأولية في شرق إفريقيا؛ فاستعمروا تانجانيقا وأقاموا فيها حكومةً إمبريالية (في العام 1891) بعد دحر المسلمين السواحليين ـ الذين كانوا خاضعين لحكم سلطان زنجبار ـ والسيطرة على جميع طرق القوافل التجارية. لكن الألمان فضلوا استغلال طاقات تانجانيقا الزراعية، بخلاف البريطانيين الذين سيطروا على التجارة المحلية في نيجيريا الشمالية. ولم يبدأ الألمان بالتحفظ حيال انتشار الإسلام في المناطق الداخلية إلا بعد قيام ثورة «ماجي ماجي» (1905 ـ 1907) ضد الإمبريالية الاقتصادية، إلى جانب العديد من الانتفاضات التي انطلقت احتجاجاً على الحكم الألماني.

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا إلى جانب ألمانيا، حاول الألمان استغلال ذلك في تأليب المسلمين التانزانيين ضد القوات البريطانية لكنَّ ذلك انتهى بالفشل، ونجح البريطانيون في احتلال تانجانيقا (1919). وفيما يتعلق بأسلوب الإدارة الإستعمارية هناك، حافظ البريطانيون على نظام الحكم التقليدي واختاروا للمناصب الإدارية تانجانيقيين مثقفين من الذين درسوا في مدارس الإرساليات الأنجليكانية. أما مسيرة الاستقلال فقد بدأت بإنشاء «جمعية تانجانيقا الإفريقية» التي لَقيت دعم المسلمين، والتي كان هدفها المعلن (1939) هو «وحدة المثقفين المسيحيين والمسلمين الإفريقيين». وخلال فترة

1954 ـ 1955 تمّ تأسيس «الاتحاد الإفريقي الوطني» كحزب سياسي هدفه الأساسي نيل الاستقلال. وقد لقي هذا الحزب دعم المسلمين بشكل عام. لكن في العام 1957 ظهرت مجموعة عرقلت عمل الاتحاد الإفريقي وطالبت «بتحسين أحوال المسلمين قبل السعي لنيل الاستقلال»، وقد عُرفت باسم «الاتحاد الوطني لكل مسلمين تانجانيقا» إلا أنّ الزعماء المسلمين المحليين حجبوا الدعم عنها، فزالت من الوجود بعيد الاستقلال مباشرة.

يمكن القول أن الاستعمار سهَّل انتشار الإسلام في تانجانيقا (وخاصة نحو المناطق الداخلية منها) في الوقت الذي ولدت فيه السيطرة الأوروبية ضغوطاتٍ اجتماعية ساهمت في إقامة أسس الاندماج الاجتماعي المسيحي ـ المسلم.

3 ـ لمحة تاريخية عن تغلغل الإرساليات المسيحية في نيجيريا الشمالية وتانجانيقا

بدأ النشاط الإرسالي المسيحي في نيجيريا الجنوبية في العام 1842؛ وقد أصبح «صاموئيل آجاي كراوثر» (الإفريقي) راعي أبرشية «الجمعية المسيحية الإرسالية» في النيجر (برتبة أسقف) في العام 1864، ثم ولي قيادة «بعثة النيجر» (التي أسستها الجمعية المذكورة في العام 1857). لكنّ هذه البعثة فقدت العنصر الإفريقي ليغلب عليها العنصر الأوروبي، بعد العام 1878. واتجه «كراوثر» شمالاً للتبشير بالمسيحية محاولاً إحداث التغيير في تلك المجتمعات على الصعيد الفردي، مما جعل أمراء المجتمعات الشمالية يشعرون بالخطر؛ لكن «كراوثر» تمكن من إقامة علاقات «شخصية» حميمة مع هؤلاء الأمراء والحكام المسلمين.

منذ العام 1841 والنشاط الإرسالي يمارس في الشمال، إلا أنَّ النشاطات التبشيرية الرسمية لم تظهر على نحوٍ مرتبطٍ بالحكومة وبالقطاع التجاري إلا في مطلع القرن العشرين. وفي العام 1902 فتحت «إرسالية» السودان الداخلية أول مركز تبشيري لها على النيجر.

كان هدف هذه الجمعيات التبشيرية الوصول إلى السودان قبل أن يصل

الإسلام إليه، لكن نشاطها التبشيري لقي معارضةً شديدةً من قبل حكام الفولاني الذين حظروا نشاط هذه الجمعيات داخل المناطق المسلمة خوفاً من ردة فعل المسلمين ضد السلطات البريطانية. وقد استمر هذا الحظر طيلة ثلاثين سنة من حُكم البريطانيين. إلا أنَّ النشاط التبشيري ظلَّ معتمداً على السلطات الاستعمارية التي فضّلت قيام مجتمعاتٍ مسيحية بدل المجتمعات المسلمة ـ وغير المسلمة ـ الموجودة هناك، كما أن ارتباط «التبشير» بـ «الاستعمار» جعل التوسع المسيحي بطيئاً جداً (في نيجيريا الشمالية بالتحديد) في فترة كان الإسلام فيها «شعار وحدةٍ» بالنسبة إلى المسلمين الإفريقيين. أمّا في تانجانيقا، فقد كان النشاط التبشيري البرتغالي ضعيفاً جداً، وعندما احتل الألمان تانجانيقا (1885) لم يجدوا فيها سوى إرساليتين بروتستانتيتين بريطانيتين.

يمكن القول أنّ الاهتمام الإرسالي في شرق إفريقيا ـ ككل ـ كان بإيحاء من د. ليڤنغستون (رحلاته ومواقفه المعارضة لمفهوم العبودية لدى العرب)، وكانت زنجبار هي القاعدة التي منها انطلق المبشرون إلى المناطق الداخلية في هذا الجزء من القارة الإفريقية. وقد بدأ النشاط الإرسالي «الحقيقي والفعلي» في تانجانيقا في العام 1887 عبر ثلاث إرساليات ألمانية، وانتشر هذا النشاط نحو الداخل (راوندا) في العام 1907، وخلال الفترة نفسها بدأت المجتمعات الإرسالية (البروتستانتية) بتأسيس المراكز التجارية داخل تانجانيقا.

كان للحرب العالمية الأولى تأثيرٌ سلبي على الإرساليات الألمانية التي رُحّلَت من البلاد، والتي أفسح رحيلُها في المجال أمام انتشار الإسلام في العديد من المناطق الإفريقية الشرقية. لكنّ المسيحية عادت لتقوية نفوذها بعد الحرب (1923 ـ 1935) في تانجانيقا عندما عاد البريطانيون. ومن الجدير ذكرُه أنَّ «الثقافة» كانت الوسيلة الأساس التي اعتمدتها الإرساليات (فكان المسيحيون يُعْرَفُون باسم «الذين يُحْسِنون القراءة»). وفي العام 1937 أُسِّس «اتحاد كنائس الإرساليات» على أُسسٍ «لوثريّة» بعد «مجلس تانجانيقا الإرسالي» البروتستانتي (1934) و«مجلس تانجانيقا المسيحي» الكاثوليكي الذي أعقبه. أما في تنزانيا، فقد بدأت «الجمعيّة الإرسالية التبشيرية السويدية» (اللوثرية) عملها قُبَيل الحرب

العالمية الثانية، وبعد الحرب أُخرِجت الإرساليات الألمانية ـ مجدداً ـ لتحلّ محلّها إرساليات أميركية وسويدية. وهكذا، نلاحظ أنَّ الحربَيْن أسهمتا في تقوية التعاون التبشيري اللوثري، وفي تعدُّد جنسيات النشاط التبشيري. وكما حصل في نيجيريا، ساهمت المدارس الإرسالية في تعليم بعض القادة التانجانيقيين المستقبليين عن غير قصد منها (كبعض قادة اتحاد تانجانيقا الوطني الإفريقي). لكن المُلاحظ هنا هو أنَّ المسيحيين باتوا أقلّ تأييداً للاتحاد المذكور بعد أن ارتاحوا للسلطات الاستعمارية (المسيحية) وبعد أن شجّعتهم الإرساليات على عدم التدخُّل في السياسة.

كان انتشار المسيحية في تانجانيقا أسهل منه في الأجزاء الإفريقية الأُخرى وذلك بفضل عوامل عديدة هي: الاستعمار الأوروبي، ونشوب الحربين العالميتين، وقيام ثورة «ماجي ماجي». لكن اختيار المبشّرين للقُرى التي أُسِّست في بداية النشاط الإرسالي أدى إلى تغيير الملامح الدينية والثقافية لهذه القُرى فحسب، وسط مجتمع مختلف كلّياً، وبالتالي إلى عزل هذه القرى عن محيطها. وهذا الأُسلوب التبشيري، المعتمد على التغيير الاجتماعي لكل قرية على حدة، اختلف عن أسلوب التبليغ الإسلامي الذي اعتمد على إحداث التغيير على صعيد أُسَر معينة أو حتى على صعيد أفراد من هذه الأُسر (التغيير الفردي).

4 ـ موقف الإرساليات المسيحية من الإسلام والمسلمين

لقد عكس موقف هذه الإرساليات الموقف الملتبس الذي اتخذته أوروبا من الإسلام والذي بُنِيَ على أساس اعتبار الدين الإسلامي «دين تخلُّفٍ وعنفٍ وفراغٍ روحيّ»، ومن الجذير ذكرُه أن **العداء العربي للألمان** (في تانجانيقا) **وللبريطانيين** (في شمال نيجيريا) في أواخر القرن التاسع عشر، **وعدم تمييز العرب بين «المستعمر الأوروبي» و«المبشِّر الأوروبي»**، أدَّيا إلى تكوين صورة سلبية عن الإسلام لديهم. وعندما كان يحدث خلاف ما بين الأُمراء المسلمين والمحلّيين المسيحيين كانت السلطة تلقي باللائمةِ على الإرساليات، متهمةً إياها بالتدخُّل في السياسة. وكل هذا كان له تأثير سلبي على العلاقات

المسيحية ـ الإسلامية في وقت كانت فيه الإرساليات تُرَى على أنها «معادية للإسلام» في كلّ من تانجانيقا ونيجيريا الشمالية. ومن جهة ثانية، ظهرت نزاعاتٌ في كلا البلدين بين الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانية التي شُغِلَت بذلك عن التنافس مع «المحمَّديين». ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ظهر التفوق الكاثوليكي الواضح عندما أصبح الإفريقيون الكاثوليك يشكّلون ستة أضعاف الإفريقيين البروتستانت. أما الجدل المسيحي ـ فيما يتعلق بالإسلام ـ فكان جدلاً ثقافياً وأخلاقياً وتاريخياً أكثر منه ديني (اتهام المسلمين بالفساد الخُلُقي: السرقة والكذب والزنا)!

5 ـ العلاقات المسيحية ـ الإسلامية في نيجيريا الشمالية وتانجانيقا

كانت السياسة الاستعمارية عاملاً محدِّداً وحاسماً بالنسبة إلى العلاقات المسيحية ـ المسلمة في كلا البلدَيْن؛ فقد عزَّزت هذه السياسة سلطة الأُمراء المسلمين، مما زاد من حدَّة التوتُّر بين هؤلاء وبين الإرساليات المسيحية التي فسّرت كلَّ خطوة دينية مسلمة على أنها تعبيرٌ عن طموح سياسي ما (وخاصة في نيجيريا الشمالية). وهذا الخلاف المسيحي ـ المسلم كان أحد الأسباب الرئيسية وراء نشوب الحرب الأهلية بين النيجيريتَين (الشمالية والجنوبية 1967 ـ 1970) عندما كانت نيجيريا الجنوبية أرضاً خصبة للنشاط الإرسالي المسيحي في الوقت الذي كان فيه هذا النشاط محظوراً في الشمال. أمّا في تانجانيقا، فقد كان عدم تدخُّل الحكومة في الخلافات الدينية (المسيحية ـ المسلمة) عاملاً مهماً في زيادة التعاون المسيحي ـ المسلم الهادف إلى تحقيق الوحدة الوطنية ونَيْلِ الاستقلال.

لكن، بعد الاستقلال، خَفَّت حدة العداء بين المسيحيين والمسلمين النيجيريين ـ بشكل نسبيّ ـ على الرغم من أنَّ الشماليين كانوا يخشون أن يحلّ الجنوبيون (المتميّزون عنهم ثقافياً وحضارياً) محل الأوروبيين في نيجيريا المتمتِّعة بالحكم الذاتي. هذا من جهة، ومن الجهة الثانية، كان مسيحيُّو نيجيريا يخافون التمييز العنصري والتعصّب الديني من جانب المسلمين، في الوقت الذي كان فيه مسلمو تانجانيقا يخشون السعي في سبيل نَيْل الاستقلال

قبل رأب الصدع الاجتماعي والثقافي بينهم وبين المسيحيين المؤهلين أكثر لشغل المناصب الحكومية (بفضل تفوقهم العلمي والحضاري الناتج عن ترعرعهم في أحضان الإرساليات المسيحية الأوروبية).

وفيما يتعلّق بالمقاومة والحِسّ الوطني، بشكل عام، يمكن القول إنَّ التعاون المسيحي ـ المسلم في تانجانيقا كان جزءًا من ديناميكيّات عملية التحرر؛ في حين أن المقاومة في نيجيريا الشمالية كانت (في أولى مراحلها) «حركة إصلاح إسلامية» موجّهة ـ بشكل غير مباشر ـ ضدَّ الحكم الاستعماري.

1 ـ الاستقلال في نيجيريا (1960) وتنزانيا (1961)

أ ـ التطوّر السياسي بعد الاستقلال

(نيجيريا): استقلت نيجيريا عن بريطانيا (في أول تشرين الأول/ 1960) وأصبحت جمهورية في العام 1963؛ وقد انتقلت قيادتُها السياسية من الجنوب إلى الشمال، بقيادة «أحمدو بلّلو» الذي أعلن انتماءه إلى العالم الإسلامي سائراً على خُطَى الشيخ «عثمان دان فوديو». لكن بعد ذلك شهدت البلاد سلسلةً من الانقلابات التي أعقبتها اضطرابات بين المسلمين (الشماليين) والمسيحيين (الجنوبيين)، وقد انتهت هذه الاضطرابات المسلَّحة في العام 1976 مع تولّي الجنرال «أُوباسانجو» السلطة في نيجيريا. وفي العام 1979 سُلِّمت السلطة إلى المدنيين وتولّى «شيهو شاغاري» (مرشَّح الحزب الوطني النيجيري) رئاسة الجمهورية الثانية التي قامت على نظام حكم شبيه بالنظام الأميركي. لكنَّ فشل الأخير في إرضاء مسلمي الشمال أدَّى إلى قيام انقلاب عسكريّ (عشية عيد رأس السنة/ 1984). إلاّ أنَّ الحاكمَيْن العسكريَّيْن المسلمَيْن الشماليَّين اللذَين تعاقبا على الحكم لم ينجحا في تغيير الأوضاع السائدة في نيجيريا. وفي العام 1992 بدأت عملية تحويل السلطة إلى المدنيين مثيرة معها العديد من المواضيع الدينية. وانتكست العملية هذه كما هو معروف بعد الانتخابات التي نجح فيها مدني مسلمٌ.

(تانجانيقا): استقلَّت تانجانيقا عن بريطانيا (في 19 كانون الأول/ 1961)

وأصبحت جمهوريةً في العام 1962، برئاسة «جوليوس نايريري»، دون أيّة مشاكل في وجه الوحدة الوطنية التي أكّدتها اللغة السواحيلية (الموحَّدة)، وعزَّزها الانتماء إلى حزب وطني واحد هو «اتحاد تانجانيقا الوطني الإفريقي». وبعد ثورة زنجبار (التي أسفرت عن الإطاحة بالسلطان العربي وعن إنهاء الحكم الإسلامي في البلاد) اتّحدت الدولتان (زنجبار وتانجانيقا) لتكوين تنزانيا. وفي العام 1977 حصل اندماج بين «اتحاد تانجانيقا الوطني الإفريقي» و«الحزب الشيرازي - الإفريقي» لتكوين «الحزب الثوري» (تشاما تشا مابيندوزي) الذي تزعَّم القيادة التنزانية الثابتة في فترة ما بعد الاستقلال، في وقت كانت السياسة النيجيرية فيه متقلّبة ومتأثرة بمجموعة من الأحزاب السياسية المختلفة.

ب - المنظّمات المسيحية والإسلامية

في نيجيريا الشمالية وتنزانيا بات المسلمون والمسيحيون أكثر تنظيماً بعد الاستقلال؛ وفي العام 1962 أُسِّست في نيجيريا الشمالية جمعية «من أجل انتصار الإسلام» التي حملت قضية المسلمين النيجيريين وعملت من أجل نشر تعاليم الدين الإسلامي في جميع أنحاء البلاد. وفي العام التالي تم تأسيس «مجلس كودانا» في الشمال النيجيري (أيضاً) بهدف توحيد مختلف الفرق الدينية هناك. أمّا «المجلس النيجيري» الأعلى للشؤون الإسلامية فقد ظهر في العام 1973 نتيجة الاندماج بين جمعية «من أجل انتصار الإسلام» ومنظمة «ويسيومو»، وعمل بهدف إيصال الصوت الموحّد للمسلمين النيجيريين إلى آذان الحكومة النيجيرية.

بعد الاستقلال، كان عملُ المسلمين النيجيريين - بشكلٍ عام - يصب في خانة واحدة، هي: السير على طريق تكوين «الأمة» وإقامة الصلات المتينة بالعالم العربي. لكن محاولة التأميم وحصر القيادة في أعضاء «جمعية إنعاش المسلمين في شرق إفريقيا» أثارت نوعاً من الفتنة بين «المسلمين الشيعة» من جهة و«المسلمين القوميين» من جهة ثانية فيما عُرِفَ بـ «الأزمة الإسلامية» التي حصلت في العام 1968. وفي تنزانيا أُسِّس في العام نفسه «المجلس الأعلى لمسلمي تنزانيا» الذي يهدف إلى مساعدة المسلمين دينياً واجتماعياً واقتصادياً عن طريق «نشر

الثقافة» بالدرجة الأولى؛ لكن بعض المسلمين الشيعة لم يروا في هذا المجلس سوى منظمة تخدم مصالح التنزانيين السنّة الذين يشكلون الأغلبية في البلاد (مثلهم في ذلك مثل السنَّة في نيجيريا). ومن جهة ثانية شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال (في كلا البلدين) انتقالاً من عهد «الهيمنة التبشيرية» إلى عهد «الاستقلال الكنائسي» بين الأوساط المسيحية التي تطمح إلى تحقيق هدفها ثلاثي الأبعاد: «الحكم الذاتي ـ الدعم الذاتي ـ والتوسُّع الذاتي».

ج ـ الحرب الأهلية في نيجيريا وثورة زنجبار:

خلال العهود الاستعمارية انقسم الزنجباريّون (في ظل هيمنةٍ عربية على معظم البلاد) إلى أربع فرق: الإفريقيون والعرب والأسيويون والأوروبيون؛ في وقتٍ كان فيه الشيرازيون (المنتمون إلى الفرق الثلاث الأخيرة) يترفَّعون عن الإفريقيين المحلِّيين؛ فاستغلَّ العرب ذلك وفرضوا على الإفريقيين العزلة محاولين بسط سيطرتهم السياسية على الجزيرتَيْن (زنجبار وبمْبَا) من خلال «حزب زنجبار الوطني». وهذه الحالة من التفرُّق والتشتُّت أسفرت (في العام 1964) عن إطلاق «ثورة زنجبار» بقيادة «الحزب الشيرازي ـ الإفريقي» و«حزب الأمَّة» (المتفرّع عن حزب زنجبار الوطني)، هذه الثورة التي أسفرت عن الإطاحة بالسلطان العربي وبالحكومة الائتلافية. أما الحرب الأهلية النيجيرية، التي نشبت بسبب المطامع الاقتصادية والنفطية بالتحديد، فقد فسّرها الكثيرون على أنّها محاولة من قِبَلِ الشمال المسلم لابتلاع الجنوب المسيحي؛ لكن كلتا الحربين كانت بهدف رفع الظلم عن الأقليتَيْن: المسيحية (في نيجيريا) والعربية (في زنجبار).

2 ـ العلاقات المسيحية ـ الإسلامية والأهداف السياسية لنيجيريا وتنزانيا

لم يسيطر أي فريق رئيسي في تنزانيا، بخلاف نيجيريا التي شهدت تفرّقاً سياسياً واضحاً بسبب الانقسامات الدينية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية.

أ ـ الجدل الذي دار حول «محكمة الاستئناف الشرعية» في نيجيريا (1977 ـ 1978)

لم يكن جميع النيجيريين يقبلون بالخضوع لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك

أثار جدلاً حول دور «محكمة الاستئناف الفدرالية العليا»، التي كان يُفْتَرض أن تنظر في أحكام محاكم الاستئناف الشرعية في المقاطعات، والتي كان قد طُرِحَ تشكيلُها إلى جانب «محكمة الاستئناف الفيدرالية» (التي تنظر في أحكام المحاكم العليا في المقاطعات النيجيرية)؛ وخاصة مع وضع الدستور الجديد للجمهورية الثانية التي وصفتها «لجنة وضع الدستور» بالجمهورية «العلمانية». لكن الضغوط التي مارسها غير الإسلاميين نجحت في الحيلولة دون تشكيل هذه المحكمة التي اعتبرها المسيحيون (بشكل خاص) خرقاً للتوازن الديني (المسيحي ـ المسلم) في البلاد. وقد انتهى الأمر بتخصيص فرع تابع «لمحكمة الاستئناف الفيدرالية» يُعْنَى بقضايا الشريعة الإسلامية.

ب ـ الجدل الذي دار حول القانون الجديد للزواج في تنزانيا (1969 ـ 1971)

قبل العام 1971 كان لكلّ مجتمع ديني في تنزانيا نظام زواج وطلاق خاص به (النظام العرفي ـ والنظام الإسلامي ـ والنظام الهندوسي ـ والنظام المدني)؛ كما أنَّ هذه الأنظمة كلها لم تكن تنظر إلى الرجل والمرأة بعين المساواة فيما يتعلَّق بالزواج والطلاق (فالرجل يمكنه تطليق المرأة في الوقت الذي تعجز فيه المرأة عن تطليقه). لكن هذه الحالة من «التعدُّدية القانونية» و«عدم المساواة بين الجنسين» لم يكن من الممكن أن تستمر في بلد يناضل من أجل الحرية، والمساواة، والوحدة والاندماج الوطنيَّيْن. وهكذا، عمدت الحكومة إلى تعديل قانون الزواج التنزاني على نحوٍ يسمح للرجل بتعدُّد الزوجات، شرط موافقة المرأة المتزوجة منه، ويمنع ضرب أيّ من الزوجَيْن للآخر، ويجيز الطلاق مع مراعاة الأحكام الدينية لكل مجتمع، ويبيح عقد القِران دون اشتراط دفع المَهْر المُسمَّى. لكن بعض الجماعات (كالشيعة الإثني عشرية) عارضت هذا التعديل الذي جاء في إطار «الوثيقة البيضاء» معتبرةً إياه خطراً يهدِّد استقلالية معتقداتها الدينية. أمّا الكنيسة، فقد أيّدت التعديل مبرزةً موقفها المساير لموقف الحكومة، من جهة، ولموقف عامة المسلمين، من جهة ثانية. والأمر الجديرُ بالذكر هنا هو: 1 ـ عدم انقسام المسلمين والمسيحيين حول هذا الموضوع؛ 2 ـ انتصار السياسة على الدين في هذا المجال.

ج ـ الوحدة الوطنية والتعدُّدية الدينية

في نيجيريا كان هدف الحكومة، من وراء مشروع إنشاء «محكمة الاستئناف الفيدرالية العليا»، هو تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على أعلى المستويات، وليس تحقيق المساواة والوحدة الوطنيَّتَيْن. أما في تنزانيا، فقد عمدت الحكومة إلى تقديم نظام قانوني موحَّد يخدم مصالح كافة الفرق الدينية دون المساس بحقوق المواطنين التنزانيين. ويمكن القول باختصار أنَّ تنزانيا تميّزت ـ ولا تزال تتميَّز ـ بأيديولوجية سياسية غير دينيَّة «مُوَحِّدة» في طبيعتها؛ أما في نيجيريا، فقد ثَبتَ أن الدين يمكن أن يُسْتَغَل لخلق النزاعات في بلد يهيمن عليه النفوذ الإسلامي على أعلى المستويات.

3 ـ العلاقات المسيحية الإسلامية والبُنَى السوسيو ـ اقتصادية في القُرَى

أ ـ كوروت: قرية مسيحية ـ Isbldn في نيجيريا

في هذه القرية يصرّ المسلمون على تأكيد انتمائهم الإسلامي وعلى التحدُّث بلغة «الهاوسا»، التي تحمل تراثهم وعاداتهم الإسلامية؛ إلا أنهم يشاركون الآخرين في ممارسة بعض الطقوس العباديّة العامة (في أوقات القحط وانحباس المطر مثلاً)... وفي حمل التراث القروي المشترك.

ب ـ مداندو: قرية مسيحية ـ إسلامية (عائلية) في تنزانيا

في هذه القرية يتعاون السكان على الصعيد الشعبي؛ أما على صعيد القيادة وصنع القرار، فلا يزال الوضع يعاني من العجز والتقصير وغياب الالتزام بالإصلاح. لكن الجدير بالذكر هو أنَّ هَمَّ السكان في هذه القرية هو الإصلاح والتوحُّد الاجتماعيَّيْن وليس الانشغال بالتفرُّق الديني.

ج ـ مفهوما القرابة والعائلة والعلاقات المسيحية ـ الإسلامية

تقوم اشتراكية المجتمع التنزاني على أساس فكرة أنَّ التنمية الريفية المتوازنة يُمكن تحقيقها عن طريق تحويل الأوجُه التنظيمية والبنيوية للحياة الريفيَّة إلى «تقاليد وأعراف» متفق عليها، وكل قرية عائلية يجب أن تُبْنى على مبادىء

تقليدية ثلاثة، هي: الاحترام المتبادل ـ المشاركة في الثروات ـ العمل الجماعي دون استغلال. وعلى الرغم من أن المسيحية والإسلام كانا عاملَيْن حاسمَيْن في تنزانيا، إلا أنَّ الأُسُس الرسمية للاشتراكيَّة الإفريقية مثَّلت الظروف الفُضْلى المواتية لتوحيد المسيحيين والمسلمين هناك؛ هذا في الوقت الذي يتَّهم فيه المسيحيون المسلمين بعدم استيعاب مفهوم «العائلة». ومع ذلك يعيش المسيحيون والمسلمون التنزانيون كأعضاء «وحدة اجتماعية» وليس كأعضاء «طوائف دينية متفرقة». أما في نيجيريا، فلا زالت ظروف التشتُّت الديني والاجتماعي تُولِّد حالةً من الصراع واللامساواة بين المسلمين والمسيحيين على صعيد التعايُش والتعاون المشترك.

4 ـ النزعات التي تشهدها العلاقات المسيحية ـ الإسلامية اليوم

أ ـ دور اللغة السواحيلية ولغة الهاوسا

- اللغة السواحيلية: أسهمت في توحيد مسلمي ومسيحيّي تنزانيا في إطار وطني؛ وهي لا تزال رمزاً للوحدة الوطنية على الرغم من أنَّ المستعمرين والإرساليين حاولوا تجريد هذه اللغة من محتواها العربي والإسلامي.

- لكنَّ نيجيريا لا تملك لغة إفريقية موحِّدة، وفي المناطق الشمالية تؤدي لغة «الهاوسا» ـ إلى حدّ ما ـ الدور الذي تؤدِّيه السواحيلية في تنزانيا، لكنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الإنكليزية؛ ويميل المسلمون النيجيريون إلى التحدُّث بها لأنهم يرونها محمَّلةً نوعاً ما بالأفكار والمفاهيم الإسلامية.

ب ـ تأثير لقاءات التحاور (المسيحية ـ الإسلامية)

- في نيجيريا، بادر المسيحيّون إلى إجراء لقاءاتٍ (منذ مطلع الستينات) على المستوى الرسمي، بغية خلق تعاون وتفاهم أفضل بين الطرفَيْن. وقد ساهم بعض المسلمين ـ بشكلٍ عملي في الحوار على الرغم من أنَّ البعض الآخر رأى أنَّ التحاور يشكّل خطراً على الإسلام والمسلمين.

- لكن، في تنزانيا، لم تُلْمَسْ أية رغبة حقيقية في إجراء هذا النوع من اللقاءات؛ علماً بأنَّ نظرة الإرساليات إلى الحوار كانت سلبية (كما في نيجيريا) بسبب

خوف الإرساليين من أن تنجم عن ذلك حالات «ارتداد ديني» من شأنها تقويض نشاطاتهم التبشيرية.

ج ـ تأثير الأصولية

الأصولية هي حركة إصلاحية يمكن تتبُّع آثارها في طول وعرض العالم الإسلامي. ومنذ الاستقلال، لوحظ تنامي رغبة المسلمين النيجيريين في لعب دور سياسي أكبر، في الوقت الذي ازدادت فيه النزعة الأصولية الإسلامية التي باتت تُعْتَبر معاديةً للديمقراطية وللحكم النيجيري، وخاصة بعد أن قامت مجموعات إسلامية عديدة بتنفيذ هجمات دموية ضد الكنائس والسكان المسيحيين (1987 و1991). ويمكننا عَزْو ذلك إلى التطورات السوسيو ـ اقتصادية غير العادلة التي شهدتها البلاد (خلال فترة ما بعد الاستقلال). لكن تنزانيا لم تتأثر بالأصولية المحدودة والأكثر تحضُّراً فيها؛ هذه الأصولية التي لم تتعدَّ حدود المطالبة بالإصلاح في مختلف المجالات الاجتماعية (وخاصة في المجال التعليمي). هذا بالنسبة إلى المسلمين؛ أما المسيحيون في كل من تنزانيا ونيجيريا، فيُلاحَظ أنهم يميلون إلى «الأَفْرَقَة» أكثر منه إلى الأصولية، في الوقت الذي تمثل فيه «معاداة الاستغراب» ردة فعل مشتركة لدى المسلمين والمسيحيين على حدّ سواء.

ثم تخصّص المؤلفة الفصل الرابع للاستنتاجات التي توصَّلت إليها، وهي التالية:

- ما شهده مسلمو ومسيحيّو إفريقيا، من تَوَحُّد أو تفرُّق، هو بفعل عوامل عديدة أهمها: اختلاف طُرُق انتشار المسيحية والإسلام في شطري القارة.
- بدأت الأصولية تظهر في نيجيريا الشمالية مع انتشار «مفهوم الجهاد» الذي تبنّاه «عثمان دان فوديو»، ومع قيام خلافة «سوكوتو»، ومع ظهور الحركة المهدوية. أما في تنزانيا، فلم يعرف السكان نزعات أصولية (شأنهم في ذلك شأن سكان المناطق الجنوبية والعربية من نيجيريا).
- خلال العهود الاستعمارية، تأثرت العلاقات المسيحية ـ الإسلامية بمواقف

«الحكومات» و«الإرساليات المسيحيَّة» من الإسلام والمسلمين (في نيجيريا أكثر من تنزانيا).

- ترافقت مواقف المقاومين الإسلاميين «للعداء الغربي» مع معاداتهم للإرساليات المسيحية التي كانت السبَّاقة إلى اتخاذ موقف معادٍ من الإسلام والمسلمين.
- النضال من أجل الاستقلال كان عاملاً مُوَحِّداً في تنزانيا أكثر منه في نيجيريا.
- الدين كان أداة تفرقة في نيجيريا، أما في تنزانيا فلم تنشب نزاعات كبرى لأن فريقاً دينياً لم يسع إلى الهيمنة المطلقة على السلطة هناك.
- الاشتراكية كانت عامل توحيد في تنزانيا بين المسلمين والمسيحيين.
- في نيجيريا كانت النزعة الأصوليّة أشد وأعنف منها في تنزانيا.
- التعاون والتعايش المشترك ضروريَّان في كلا البلدين، حيث كانت العلاقات المسيحية المسلمة متأثرة ـ بالدرجة الأولى ـ بالظروف السوسيو ـ اقتصادية وبالأهداف السياسية للمجتمعين المسيحي والمسلم.